

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

+٠٤٠٤٤٨١+ +٠٤٢٠٠٠٤١ | ٤٣٠١٠١ | ١٨١١٨٠١

Association Marocaine des Droits Humains



تقارير موضوعاتية

تقرير اللجنة الجهوية لتقصي
الدقائق حول أحداث تازة

تقرير حول الانتهاكات التي طالت
المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء
بالمنطقة الشرقية

تقرير وتحقيق حول أحداث
الشليحات - العرائش -

يوليو 2012

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵏⵔⴰⵎⴰⵏⵜ ⵜⴰⵖⴷⵓⵏⵜ
Association Marocaine des Droits Humains



تقارير موضوعاتية

- تقرير اللجنة الجهوية لتقصي الحقائق حول أحداث تازة
- تقرير حول الانتهاكات التي طالت المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء بالمنطقة الشرقية.
- تقرير وتحقيق حول أحداث الشليحات- العرائش.-

يوليو 2012

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تقارير موضوعاتية

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

منظمة غير حكومية ، تأسست يوم 24 يونيو 1979 ، معترف لها بصفة المنضعة العامة لها شبكة وطنية مكونة من 91 فرعا

"حركة حقوقية وديمقراطية قوية"

من أجل دستور ديمقراطي ،

دولة الحق والقانون ومجتمع الكرامة والمواطنة"

شعار المؤتمر الوطني التاسع
(ماي 2010)

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عضو في:

- الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
- الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
- التنسيقية المغربية لمنظمات حقوق الإنسان
- التحالف الدولي للموئل: شبكة حقوق الأرض والسكن
- الجمعية الدولية للحقوقيين الديمقراطيين
- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب

للاتصال بالجمعية:

العنوان: شارع الحسن الثاني، زنقة أكنسوس، العمارة 6، الشقة رقم 1.

الهاتف: 0537730961 – الفاكس: 0537738851

عنوان المراسلة: ص.ب 1740 ب.و الرباط

الموقع الإلكتروني: www.amdh.org.ma ، البريد الإلكتروني: amdhd1@mtds.com

البريد الإلكتروني لجريدة التضامن: amdhd.attadamoun@yahoo.fr

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تقارير موضوعاتية

تقديم:

يضم هذا الكتيب مجموعة من التقارير أنجزتها فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بمناطق مختلفة جغرافيا من وجدة إلى العرائش مروراً بتاوريرت وتازة، خلال النصف الأول من سنة 2012.

ودون الوقوف عند التفاصيل، التي يمكن الرجوع إليها ضمن صفحات هذا الكتيب، فإن ما يمكن استخلاصه بعد قراءة هذه التقارير أنه في مقابل تمادي السلطات في خرق حقوق المواطنين سنة بعد أخرى، هناك بوادر تبلور وعي لدى المواطنين نساء ورجالا، وشبابا وشبابا، برفض انتهاك حقوقهم والاستمرار في تجاهل مطالبهم، و/أو حرمانهم من حقوقهم الأساسية، وهو وعي تجلى في التضامن، والسلمية ورفض المماطلة أو التسوية، وفي الاستعداد للتضحية و رغم المواجهة العنيفة للقوات العمومية لاحتجاجاتهم، التي تفتقر مثل هذه الفرص للانتقام من النشطاء والمناضلين ولإظهار قدرتها على خنق ومواجهة المحتجين لثني الآخرين عن ذلك عوض فتح الحوار مع السكان المتضررين والاستجابة لمطالبهم الاجتماعية التي تتشابه في العديد من المناطق، ومن أهمها:

- رفع التهميش
- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة الحق في الصحة والسكن اللائق
- مراجعة سياسة التدبير المفوض من طرف المنتخبين
- القضاء على الفساد وغياب الشفافية
- التشغيل ووضع خطط لمواجهة تفضي العطالة، وخاصة بين صفوف حاملي الشهادات
- حرية التظاهر السلمي.

لقد أدى المواطنون و المواطنات ، الذين لم يعد بإمكانهم السكوت على تدهور وضعيتهم، ثمنا غالبا تمثل في العنف الذي سلط عليهم و تسبب لهم في جروح متفاوتة الخطورة واعتقالات وتعذيب ومحاكمات افضت إلى سنوات من الاعتقال إضافة إلى مبالغ خيالية للغرامات والتعويض، مما يؤكد أن الدولة عوض أن تلتفت إلى مشاكل المواطنين لحلها، فإنها تزيد في تأزيمها، بل هناك حالات لنهب الممتلكات البسيطة للمواطنين بعد اقتحام بيوتهم من طرف القوات العمومية، في إفلات تام من العقاب أو مساءلة قضائية أو حتى إدارية، مما يجعل من هذه السياسة القمعية سياسة ممنهجة للدولة وليس مجرد تجاوزات تحصل بين الحين والآخر.

وإذا كان من المألوف أن تعد فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تقارير عما تشهده مناطق المغرب من مثل هذه الأحداث كما كان عليه الأمر في كل من صفرو وسيدي إفني ويوسفية والعيون وغيرها....، فإن الجديد في هذا الكتيب هو التقرير حول المهاجرين الأفرقة جنوب الصحراء بكل من وجدة و تاوريرت ، والذين تعرضوا لممارسات لاإنسانية وصلت إلى حد القتل، بل إن خطورتها بلغت إلى حد تحريض المواطنين وتعبئتهم لمطاردة هؤلاء المهاجرين والاعتداء عليهم وترويعهم و سلب ممتلكاتهم البسيطة و جعلهم عرضة للتشرد و البؤس و الحرمان في خرق واضح لتعهدات المغرب في مجال حقوق المهاجرين وعائلاتهم، وتسييد المقاربة الأمنية في التعامل مع ملف الهجرة إرضاء للدول الأوربية التي تطلب من المغرب لعب دور الدركي في هذا المجال.

الجمعية المغربية لحقوق الانسان المكتب الجهوي لجهة فاس

تقرير اللجنة الجهوية لتقصي الحقائق

حول احداث تازة ل 2012/02/01

I. السياق العام للاحداث:

من خلال رصد السياق العام والمعطيات التي تم تجميعها وفحصها يتضح ان الاحداث موضوع التقصي ليست وليدة اللحظة، بل هي نتيجة تراكمات لم يتم التعامل معها بجديّة وبالشكل المطلوب. وسنقتصر على بعض المؤشرات تم رصدها خلال المنتصف الثاني من السنة الماضية (2011) على مستوى اقليم تازة:

1- تفشي البطالة باقليم تازة وسط حاملي الشواهد الذين كثفوا من احتجاجاتهم وذلك بسبب التهميش الذي طال الاقليم منذ عقود.

2- الاغلاق الالقانوني لمجموعة من المؤسسات الانتاجية على قلتها نموذج كرانطيكس شركة سلكس، شركة الفردوس...، المتخصصة في قطاع النسيج، اضافة الى عدم احترام المؤسسات الانتاجية لمقتضيات مدونة الشغل. هذه الممارسات كانت موضوع عدة احتجاجات من طرف عمال وعاملات الحي الصناعي الوحيد بالمدينة والتي قوبلت بالتجاهل من طرف السلطات المحلية المقترضة فيها التدخل من اجل فرض احترام قانون الشغل وحماية حقوق العمال والعاملات. لكن العكس هو الذي حصل فهذه الاخيرة تموقعت الى جانب الباطرونا.

3- الاحتجاجات المتكررة لساكنة اكنول على خلية تردّي الخدمات الصحية بسبب تحويل المستشفى المحلي الى مجرد مركز صحي وهو ما دفع الساكنة الى التهديد بتنظيم مسيرة نحو العمالة، الشيء الذي دفع مندوب الصحة الى عقد لقاء مع ممثلي الساكنة اسفر عن التزامات لم يتم الوفاء بها.

4- احتجاجات ساكنة الجماعة القروية تايناست ضدا على تدني الخدمات العمومية (الصحة، التعليم، والبنيات التحتية من طرق، ومسالك وقناطر...) والخروقات التي طالت بعض المشاريع المنجزة وكذا بعد مركز اداء فواتير الكهرباء (اكثر من 90 كلم) ... كل هذه المشاكل كانت موضوع اجتماع بين ممثلي الساكنة وعامل الاقليم بحضور رئيس الجماعة ورؤساء المصالح الخارجية (الصحة، التعليم، التجهيز، الاوقاف، الشبيبة والرياضة، المكتب الوطني للكهرباء، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وممثلين عن الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع تازة كملاحظين. وقد انتهى الاجتماع ليومه 11 اكتوبر 2011 بعدة التزامات لم يتم الوفاء بها.

5- احتجاجات ساكنة بني افراسن على الانقطاع المتكرر للماء والكهرباء امام مقر الجماعة القروية والذي قوبل بهجوم من طرف عناصر مسخرة من قبل القائد ورئيس الجماعة والتي اعتدت على الساكنة وممتلكاتها وذلك يوم 18/08/2012.

6- الاستحواذ على الوعاء العقاري من طرف بعض المنتخبين وشبكاتهم ومن طرف المضاربين العقاريين بطرق ملتوية.

7- تساهل السلطات المحلية مع محتلي الملك العمومي والذين يتم تسخيرهم في الاعتداء على نشطاء حركة 20 فبراير.

8- الفساد المستشري داخل مركز تصفية الدم والاحتجاجات المستمرة للمرتفقين.

9- الوضعية المتردية بالكلية المتعددة التخصصات والاحتقان الذي تعيشه بسبب غياب الحد الأدنى للاشتغال والتحصيل العلمي، فقد بلغ عدد المسجلين بالكلية خلال هذا الموسم اكثر من 9000 طالب وطالبة مع العلم ان الطاقّة الاستيعابية تقدر بحوالي 3000 طالب وطالبة ناهيك عن غياب العي والمطعم الجامعيين في ظل عدم استفادة عدد كبير من الطلبة من المنحة رغم هزالتها، مع تسجيل قلّة الموارد البشرية وضعف الاعتمادات المالية المخصصة للتسيير والتجهيز والبحث العلمي. هذا الوضع جعل من الكلية مسرحا للعديد من الاحداث توجت بمقاطعة الامتحانات والتي كانت مقررة ابتداء من يوم 19/01/2012.

10- الاحتجاجات المتكررة لسكان احياء مدينة تازة (الكوشة، دوار عياد، القدس 1-2، المسيرة 1-2، الحس الحسني...) امام مقر المكتب الوطني للكهرباء ومقر العمالة على خلية الارتفاع المهول لفواتير الكهرباء. وبالرغم من تقدم المواطنين بالتظلمات لكل المسؤولين عن القطاع فانه لم يتم التجاوب مع مطلبهم المتعلق بمراجعة هذه الفواتير.

II. الاحداث والوقائع:

ان ما حدث يوم 2012/02/01 ما هو الا نتيجة طبيعية لتسلسل مجموعة من الاحداث والتي يمكن اجمالها في مايلي:

1- مع الاعلان عن تنظيم مباراة موحدة على مستوى اقليم تازة، التي كان من المفترض تنظيم اولها يوم 08 يناير 2012، كثف المعطلون من اشكالهم الاحتجاجية تعبيراً منهم عن رفض هذه المباريات والمطالبة بالتوظيف المباشر. فيوم 2 يناير 2012 قامت مجموعة الموجزين باقتحام مقر العمالة ونفذت اعتصاماً على سطح البناية دام من الساعة 10 صباحاً الى غاية الساعة 11 مساءً. اما يوم 3 يناير 2012 فعرف محاولة اقتحام العمالة من طرف منخرطي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب ثم صدها من طرف القوات العمومية.

2- يوم 4 يناير 2012: اعتصمت مجموعتين من المعطلين حاملي الشهادات. الاولى امام الباب الرئيسي للعمالة، تتكون من منخرطي الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، اما الثانية وقفت امام مدخل الحي الاداري المحاذي للعمالة يقطنه العامل والمسؤولين بالعمالة، هذه الاخيرة التي سبق للعامل ان هدها ب "الى دخلتو للعمالة غادي نقطع رجلكم، او نصيفطكم لديورككم فالكراس ديال المعاقين" و اضاف "واش نتوما صحراوة باش يوظفكم توظيف مباشر...". الا ان القوات العمومية منعتهم من ذلك، مستعملت القوة في ذلك. (صنع معطلة حامل، وكسريد اخرى)، لتدخل هذه المجموعة في مواجهة مع القوات العمومية، بدعه مع المجموعة الاولى. لتتم مطاردة المجموعتين في اتجاه حي الكوشة القريب من العمالة من طرف القوات العمومية. هذه الاخيرة التي استمرت في مطاردتها للمعطلين بازقة الحي والاعتداء على كل من صادفته في طريقها بدون تمييز، وقد تزامن هذا مع استعداد ساكنة الحي لتنظيم مسيرة تجاه العمالة احتجاجاً على غلاء فواتير الكهرباء واهتراء البنية التحتية.

لتتزايد حدة المواجهات، استعملت فيها الزجاجات الحارقة، والحجارة كما تم احراق الاطارات المطاطية ووضع المتاريس في الطريق العمومية بهدف عرقلة حركة سيارات الامن. وبالمرافقة زادت القوات العمومية من اعتدائها وتكليفها بالمحتجين/ات. هذا الوضع تطور الى ما هو اسوأ في الفترة المسائية بعد التحاق مجموعة من طلبة الكلية المتعددة التخصصات بمسرح المواجهات. بعد انتهاء وقفة احتجاجية امام محكمة الاستئناف، التي مثل امامها الطالب عز الدين الروسي احد نشطاء فصيل النهج الديمقراطي القاعدي.

وقد عاين عن قرب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتازة بعمية هيآت اخرى. مسرح الاحداث و كيفية تحول حي الكوشة الى ميدان مسيح بالاطارات المطاطية المشتعلة وبالمتاريس. وبالمقابل القوة المضطربة التي استعملت في حق المحتجين والتنكيل بهم. والضرب المبرح على مناطق حساسة من الجسم الرأس والجهاز التناسلي. والاستفزاز بالمواطن الواحد والاعتداء عليه بشكل جماعي من طرف عناصر القوات العمومية. ومطاردة المحتجين من طرف سيارات الامن التي عمدت الى دهسهم. كما تمت معاينة رفض سيارات الاسعاف التابعة للوقاية المدنية نقل المصابين في صفوف المحتجين الى المستشفى. كما سجل حجم المسؤولية التي تحلى بها المحتجون. الذين تجنبوا اضرار النار بالقرب من محطة الوقود المحاذية للعمالة ولمدخل حي الكوشة. وقد اسفرت هذه المواجهات حسب المعطيات المتوفرة عن احراق سيارة للامن (انظر محضر المعاينة) واصابة بعض سيارات الامن باضرار. وفقدان جهازين لاسلكيين وتهشيم نوافذ بعض المنازل والمحلات. واصابة ازيد من 17 معطل (ة) واكثر من 100 مصاب في صفوف ساكنة حي الكوشة. وحوالي 30 مصابا في صفوف القوات العمومية.

ولم تتوقف المواجهات الا حوالي الساعة السادسة مساء (19H) بعد تدخل لجنة مشكلتة من مجموعة من الهيآت من بينها الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع تازة، التي عملت على تهدئة الوضع، عبر اقامة منطقة فاصلة بين الطرفين.

3- ليلة 16/15 يناير 2012 نظم مجموعة من المواطنين من سكان حي القدس 1 و2 مسيرة الى منزل رئيس المجلس البلدي للاحتجاج على عدم جمع القمامات من امام منازلهم. وليلة 17/16 يناير 2012 تجمع العديد من المواطنين/ات امام مقر العمالة للاحتجاج على انقطاع التيار لكهربائي، منهم من رشق باب العمالة بالحجارة، والحي الاداري وبالخصوص مسكن العامل.

4- 22 يناير 2012 انعقد بمقر المجموعة الحضرية ثالث اجتماع بين رئيس الجماعة الحضرية وممثلين عن ساكنة حي الكوشة، حضره بصفة ملاحظ كل من الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع تازة، وممثل عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، تم التداول خلاله في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تشغل بال الساكنة. وبعد تشخيصها وترتيب الاولويات. تم تحديد المشاكل التي تتطلب حلا فوريا، والمشاكل التي تتطلب حلا على المدى المتوسط واخرى تتطلب حولا على المستوى البعيد لانها تكتسي بعدا وطنيا وتتطلب تدخل الجهات المركزية، واسفر هذا الاجتماع عن توقيع محضر مشترك، التزم من خلاله الرئيس بتحقيق المطالب التي تدخل في مجال اختصاصات الجماعة. والتدخل والعمل على حل باقي المشاكل.

5- يوم 30 يناير 2012 نظمت ساكنة دوار هرشيل بباب مرزوقتا . تبعد عن تازة بحوالي 19 كلم – مسيرة سلمية راجلت في اتجاه عمالة اقليم تازة، والتي نظموا امامها وقفا احتجاجية (حوالي 300 مواطن) للمطالبة بتجهيز قنطرة، بناء مستوصف ربط 20 منزل بشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء، التي حرمت من هذه الخدمة لاسباب انتخابية.

وفي نفس اليوم ايضا تم اعتقال ستة شباب من حي الكوشة، من طرف المصالح الامنية وهم:

- | | |
|------------------|----------------------|
| 1- سعيد امكايز | 4- عبد الاله الدكيكي |
| 2- يوسف الشيباني | 5- احمد عياش |
| 3- هشام شيحت | 6- اعبابو جواد |

6- 31 يناير 2012؛ نظمت العديد من الاحتجاجات، همت مجموعة من الاحياء نذكر منها حي الكوشة- حي الكعدة- حي المسيرة 1 و2 - حي القدس 1 و2 و3- المدينة القديمة - حي امسيلتة - حي البجرة- حي الرشاد- حي المسعودية- الحي الحسني- التي استمرت الى وقت متؤخر من الليل احتجاجا على اعتقال الشباب الست المذكورين اعلاه.

7- 1 فبراير؛ تطور منحى الاحداث، واخذ شكل تصاعدي، فقد نظمت وقفات احتجاجية امام كل من المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف. وقطع الطريق الوطنية وقفت امام السجن المحلي. هذه الوقائع والاحداث تفاعلت فيما بينها. وتوجت بتنظيم مسيرة ضخمة في اتجاه حي الكوشة لتندلع موجات عنيفة بين المحتجين والقوات العمومية. هذه المواجهات التي اندلعت حوالي الساعة الثالثة مساء واستمرت الى حوالي الساعة العاشرة ليلا. ومع وصول تعزيزات امنية من مناطق اخرى، انطلقت حملة تمشيطية بازقة وشوارع الحي، وحسب افادات ساكنة الحي فان القوات العمومية اعتدت بشكل هستيري على كل من صادفته في طريقها، واقتحمت العديد من المساكن بعد تكسير ابوابها وخربت بعض محتوياتها، واعتدت على مجموعة من قاطنيها وخربت عدادات الكهرباء. وقد عاينت اللجنة تجهيزات بعض المنازل مخربة (تلفازات، PC، نوافذ..) اضافة الى واجهات مجموعة من المحلات(مقاهي و دكاكين). ودائما حسب نفس الافادات فان القوات العمومية وصفت ساكنة الحي بابشع النعوت مثل ابناء اوفقيير، وهددت النساء بالاغتصاب بعد ان وصفتهن بالعاهرات.

وفي اللقاء الذي جمع اللجنة بعامل عمالة اقليم تازة. فند ما تم ذكره. اذ نفي كون عناصر القوات العمومية اقتحمت مساكن الغير بعد تكسير ابوابها. وعلل ذلك بكون

الحملة التمشيطية لم تدم الا ربع ساعة وان عناصر القوات العمومية لم تنزل من السيارات التي كانت تقلها خوفا من اختطافها. لكن شهود عيان كانوا متواجدين بالمركز التربوي اكادوا لنا بان الحملة استمرت الى وقت متأخر من الليل(الثالثة و النصف صباحا).

وهو ما أكدته تصريحات مواطنات ومواطنين من الحي، وتؤكدته بيانات صادرة عن هيئات سياسية ومدنية بالمدينة اضافة الى تصريحات صحفية لبعض البرلمانيين.

وقد اسفرت هذه المواجهات عن عدة اصابات في صفوف المحتجين/ات البعض اصابته بليغة. لكننا لم نستطع تحديد عددها بدقة لغياب احصائيات دقيقة. لان اغلبيته المصابين فضلوا علاج اصابتهم بطرقهم خاصة خوفا من الاعتقال. اما الحالات التي تلقت علاجها بالمستشفى الاقليمي فتقدر ب 16 حالة حسب ما صرح لنا به مدير المستشفى. اما في صفوف القوات العمومية فقد اسفرت عن اصابة 94 من عناصرها حسب ما صرح لنا به عامل عمالة اقليم تازة. كما اسفرت ايضا عن اعتقال 27 شخصا. منهم من اطلق سراحه (14) واحيل 13 شخصا على المحكمة من بينهم 8 حالات عرضت على مستشفى ابن باجة حسب ما صرح لنا به مدير المستشفى.

وفي اليوم الموالي استمر حصار القوات العمومية لحي الكوشة. التي منعت مجموعة من المواطنين/ات من التوجه الى مقرات عملهم. وقامت بالاعتداء على المواطنين وبالحل من حرية تنقلهم واستمرت في عملية الاعتقال العشوائي.

8- يوم 3 فبراير 2012، انطلقت حوالي الساعة 4 زوالا مسيرة من حي الكوشة في اتجاه المحكمة الابتدائية التي كان من المنتظر ان يمثل امامها المعتقلون (13) وقد اجلت الجلسة الى يوم 7 فبراير 2012 على الساعة الثانية والنصف زوالا. وقد احيل المعتقلون على المحكمة في الساعة التاسعة صباحا في سرية تامة وبدون علم دفاعهم وخارج التوقيت المحدد لجلسات التلبس. وعلى ما يبدو فقد تحكك في القرار الهاجس الامني. وقد سجل الفرع المحلي ان مسيرة يوم 3-2-2012 كانت سلمية ولم يسجل اي تجاوز من طرف المحتجين.

9- يوم 04/02/2012؛ سيخيم الرعب من جديد على حي الكوشة. فحوالي الساعة الرابعة والنصف انطلق مسلسل جديد من استعراض القوة لمختلف القوى الامنية. وقامت بمطاردة الجميع وبدون سبب يدعو لذلك. ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل تم اللجوء الى التنكيل بالمواطنين وارغامهم على الدخول الى منازلهم واغلاق محلاتهم وقد عاينت الجمعية لحظتها حضرا حقيقيا للتجوال داخل الحي وترهيبا للسكان دون تمييز بينهم.

10- يوم 2012/02/07، سيعرف حلقة أخرى من حلقات التدخل العنيف في حق المواطنين فعلى اثر مسيرة احتجاجية انطلقت على الساعة الحادية عشرة من امام مقر المحكمة الابتدائية في اتجاه حي الكوشة ستتدخل القوات العمومية بطريقة غير مبررة ليتم تضيقها قرب بناية الوقاية المدنية. وقد اسفر التدخل عن اصابات عديدة في صفوف المتجبن كانت ابلغها اصابة حارس مقر U.M.T محمد القوباشي بكسر مزدوج في رجليه اليمنى استلزم عملية جراحية. وبعد الزوال ستعرف بناية المحكمة الابتدائية والشوارع المحاذية لها انزالا امنيا كثيفا وحضورا قويا للمواطنين ولعائلات المعتقلين، غير ان المحاكمة سيتم تاجيلها الى يوم 2012/02/09 . وهي المحاكمة التي ستشمل ملفين: ملف عدد 140/2012 والذي يخص احداث 2012/01/04 وملف عدد 145/2012 ويخص معتقلي احداث 2012/02/01 البالغ عددهم 13 معتقلا وهم:

اسم المعتقل	مدة المحكومية	مبلغ الغرامة
1- رضوان الخرباوي	1- 10 اشهر نافذة	1000.00DH
2- محمد لمقدم	2- 5 اشهر موقوفة التنفيذ	3000.00DH
3- بن عبد العالي محمد	3- 5 اشهر موقوفة التنفيذ	3000.00DH
4- محمد غلات	4- 10 اشهر نافذة	1000.00DH
5- جمغيلي فؤاد	5- 5 اشهر موقوفة التنفيذ	3000.00DH
6- الدكيكي عد الصمد	6- 10 اشهر نافذة	1000.00DH
7- المكي رشيد	7- 10 اشهر نافذة	3000.00DH
8- عبد العزيز قرطيط	8- 10 اشهر نافذة	1000.00DH
9- الحمد اوي مصطفى	9- 5 اشهر موقوفة التنفيذ	3000.00DH
10- البيوسفي م محمد	10- 10 اشهر نافذة	3000.00DH
11- أكرم دعنون	11- 5 اشهر موقوفة التنفيذ	3000.00DH
12- البنوني منعم	12- 5 اشهر موقوفة التنفيذ	3000.00DH
13- عمر الفاسي	13- 5 اشهر موقوفة التنفيذ	3000.00DH

III. اطوار المحاكمة

يوم 2012/02/09 وعلى الساعة الثانية والنصف انطلقت اطوار محاكمة المعتقلين 17 بقاعة المحكمة الابتدائية والتي لم تستوعب العدد الكبير من المواطنين الذين تابعوا فصول محاكمة مارطونية امتدت الى 12 ساعة. وقد كانت جوانب الشارع المؤدي للمحكمة غاصت بعدد غفير من المواطنين والمواطنات(حوالي 2500) وعدد كبير من

الاجهزة الامنية بمختلف تلاوينها والتي رابطت بمحيط المحكمة . وازر المعتقلين حوالي 20 محار ومحامية من هيأت الدفاع لكل من تازة، فاس، جرسيف. ويصدد المحاكمة سجل الفرع المحلي للجمعية ما يلي:

1- انطلقت جلسة المحاكمة برفض طلب هيئة الدفاع القاضي بتاجيل المحاكمة وذلك بالسماح بحضور واطلاع محامون من خارج هيئة دفاع تازة عبروا عن رغبتهم في الدفاع عن المعتقلين وخصوصا من هيئة الرباط والخميسات. وغير ان رئيس الجلسة رفض الطلب بدعوى ان الملفات جاهزة.

2- ابتدأت الجلسة بتقديم المجموعة 13 والمتهمته بارتكاب التهم التالية: تعيب اشياء مخصصة للمنفعة العامة واهانت موظفين اثناء قيامهم بعملهم وارتكاب العنف في حقهم والعصيان والمساهمة في عصيان وقع اثناءه ضرب وجرح واستغلال اطفال دون 15 سنة لممارسة عمل قسري وتحريضهم على ذلك واقتلاع اشجار الغير وحياسة اسلحة في ظروف من شأنها تهديد سلامة الاشخاص وقد توبع المتهمون بمقتضى الفصول: 263 و267 و300 و301 و302 و303 مكرر و406 و467 و595 و599 من القانون الجنائي.

3- بعد عرض التهم الموجهة للمجموعة 13 تقدم الدفاع بمجموعة من الطعون الشكلية استعرض فيها الخروقات التي شابت المحاضر المنجزة من طرف الضابطة القضائية وهي كالتالي:

- 1- الدفع المتعلق بخرق الفصل 23 من الدستور والمادة 66 من قانون المسطرة الجنائية.
- 2- الدفع المتعلق بعدم اشعار عائلة المتهم/ خرق المادة 67 من قانون المسطرة الجنائية.
- 3- الدفع المتعلق بعدم حياد الشرطة القضائية.
- 4- الدفع المتعلق بعدم وجود حالة التلبس: المادة 69 من قانون المسطرة الجنائية.
- 5- الدفع المتعلق بخرق المادة 71 من قانون المسطرة الجنائية.
- 6- الدفع المتعلق بعدم احترام مقتضيات الظهير المتعلق بالتجمعات العمومية (1958/11/15).

وبناء على هذه الدفوعات الشكلية التمسست هيئة الدفاع بطلان المحاضر التي بنيت عليها المتابعة والاقتصاص بما سيرج بالجلسة ورفع حالة الاعتقال عن المتهمين ومتابعتهم في حالة سراح.

اما على مستوى المضمون فقد انكر المتهمون جميعا التهم المنسوبة اليهم موضحين انهم تعرضوا للعنف بمخض الشرطة وانه لم تتلى عليهم تصريحاتهم التمهيدية وانهم لم يشعروا

بالتهم المنسوبة اليهم ولم يتم اصدارهم بحقهم في التزام الصمت او توكيل محامي كما عاينت المحكمة اثار الجروح والضرب على المتهمين الذين اكدوا جميعا ان توقيعاتهم على المحاضر انتزعت منهم عن طريق العنف والاكراه.

4- في مرافعته تشبث الدفاع بالدفعات الشكلية المثارة والتمس على اساسها التصريح ببطلان المحاضر طبقا لمقتضيات المادة 751 من قانون المسطرة الجنائية. كما اكد الدفاع على انتفاء الاثبات وانعدام الادلة في شان الوقائع موضوع المتابعة خاصة وان الضابطة القضائية كانت خصما وحكما في نفس الوقت لتؤكد بعد ذلك على الشك الحقوقي والسياسي على اعتبار ان ما حدث يومه 2012/02/01 هو نتيجة لسياسة الاقصاء والتهميش الذي عانته وتعاينيه المدينة.

5- بخصوص المجموعة الثانية المتابعة على خلفية احداث 2012/01/04 طبقا للفصول 297 و263 و406 و300 و301 و302 و303 مكرر و595 من القانون الجنائي فقد سجلت هيئة الدفاع نفس الملاحظات سواء على مستوى الشكل او على مستوى المضمون وقد كان المتهمون اخر من تكلم. وبعد ذلك تم رفع الجلسة للمداولة حيث تقرر رفض ملتصق السراح وتعيين يوم 2012/02/14 كتاريخ للنطق بالحكم.

IV. الخلاصات

من خلال الوقائع السالفة الذكر نخلص الى ما يلي:

- 1- الاحداث التي عاشتها مدينة تازة يوم 2012/02/01 وما ترتب عنها هي نتيجة طبيعية للتهميش الذي عان ولازال يعاني منه اقليم تازة ككل رغم المؤهلات التي يتوفر عليها. وهي نتيجة لطبيعة تعامل المسؤولين مع المدينة باعتبارها محطة عبور بين شرق المغرب وغربه.
- 2- الاحداث هي نتيجة للظلم والحيث الذي تعرضت له ساكنة تازة بسبب تراكم ممارسات رجال السلطة والفساد الاداري والمالي المستشري على مستوى تدبير الشأن المحلي وتفشي الرشوة والزبونية.
- 3- غلاء فواتير الكهرباء وعدم اكتراث المسؤولين بمطالب الساكنة شكل الشرارة التي فجرت الوضع داخل المدينة.
- 4- تعامل المسؤولين على المستوى المحلي مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية لساكنة تازة طبقه المنطق الامني والرهان على اضعاف وتناكل الاحتجاجات.

5- البلاغ الحكومي حول احداث تازة مجانب للحقيقة وتكذيبه الوقائع السالفة الذكر، فما وقع كان نتيجة للمقاربة الامنية وعدم التزام المسؤولين وعلى رأسهم عامل الاقليم بعودهم تجاه الساكنة.

6- الوضعية المتازمة للكلية المتعددة التخصصات وفشل السياسة التعليمية ساهم بشكل او باخر في تازيم الوضع بتازة.

7- ما صرح به عامل الاقليم في حق ساكنة تازة وفي حق المعطلين هو شكل من اشكال التمييز.

8- التعاطي الاعلامي لبعض المنابر الاعلامية لم تحكمه اخلاقيات المهنة/ نموذج القناة الثانية التي حرقت الحقائق والوقائع واقتصرت في تغطيتها للاحداث على الرواية الرسمية واقصت الراي الاخر، علما ان هذه القناة تمول من الميزانية العامة.

9- ان اقدام السلطات المحلية بتازة على استعمال القنابل المسيلة للدموع وفرض الحصار على حي الكوشة واستباحة القوات الامنية لحرمة المنازل واستعمال القوة المضطمة في حق المحتجين والحط من كرامت ساكنة الحي والتعنيف اللفظي في حقهم وعتهم باقبح النعوت والالفاظ والتهديد بالاغتصاب هو انتهاك للمواثيق الدولية لحقوق الانسان ومن بينها مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين والتي اعتمدها الجمعية العامة في 17 ديسمبر 1979 خاصة المادة 2 و3 و5.

10- ان حماية الممتلكات العامة والخاصة من مسؤولية السلطات العمومية ولا يجب ان تكون مبررا لانتهاك الحق في الاحتجاجات السلمية وكافة حقوق الانسان. كما نستنكر اشكال العنف ايا كان مصدرها وايا كانت مبرراتها.

V. التوصيات:

1- فتح تحقيق محايد ونزيه للكشف عن الحقيقة وتحديد المسؤوليات بشأن الاحداث التي عرفتها مدينة تازة وخصوصا يوم 2012/02/01 مع اعمال العدالة وتفعيل مبدأ عدم الافلات من العقاب لكل من ثبتت مسؤوليته عن الاحداث والاسباب التي ادت الى تلك الاحداث وما نتج عنها من انتهاكات لحقوق الانسان.

2- اطلاق سراح جميع المعتقلين وايقاف مسلسل المتابعات على خلفية الاحداث ومحاسبة كل من تورط في تعذيب وتعنيف المعتقلين.

- 3- جبر الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالعديد من ساكنة حي الكوشة على يد القوات العمومية.
- 4- مساءلة افراد القوات العمومية الذين تطاولوا على حرمة المنازل وكرامة المواطنين والمواطنات ومحاكمة جميع الاشخاص الذين تجاوزوا الصلاحيات المخولة لهم قانونا لتطويق الاحداث واحترام الدولت لالتزامها المتعلق بتطبيق مضامين اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من اشكال المعاملة القاسية واللاانسانية او المهينة.
- 5- رفع العسكرة عن المدينة وسحب القوات العمومية من الاحياء وعلى رأسها حي الكوشة.
- 6- رفع التهميش والاقصاء عن المدينة بما يضمن حق الساكنة في التنمية وضمان الحياة الكريمة كما هو منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 7- احترام الحريات العامة من طرف السلطات المحلية وتوفير كل امكانيات تصريف مختلف احتجاجات السكان السلمية.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تقارير موضوعاتية

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرعي وجدة وتاوريرت

تقرير حول الانتهاكات التي طالت المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء

تقديم

المستوى الاول: عرفت الهجرة نحو الجهة الشرقية ومدينة وجدة خصوصا تطورا مطردا خلال السنوات الأخيرة، عما كان عليه الوضع من ذي قبل، عملت السلطات على مطاردتهم وترحيل العديد منهم. فقد عرف إقليم الناظور سنة 2003 عمليات تمشيطية خاصة في غابات الإقليم بحثا عن المهاجرين غير النظاميين، وقد أسفرت عن إلقاء القبض على 1881 مهاجرا، و2758 مهاجرا سنة 2004، و7749 مهاجرا سنة 2005، وذلك حسب الإحصائيات الرسمية المغربية.

وطيلة الفترة الممتدة ما بين 2005 و2011 كانت مجمل التدخلات تمر بشكل اعتيادي على الشكل التالي: عمليات تمشيط، ثم اعتقال وحجز بمراكز الدرك الملكي والشرطة وخاصة خلال الشهر الأخير من كل سنة شهر دجنبر والأسبوعين الأولين من السنة الموالية، لكن المنعطف الأخير سنشده خلال الأسبوع الأخير من سنة 2011 حيث ستعرف تدخلات السلطات الأمنية مرحلة جديدة وتعاملا مغايرا.

المستوى الثاني: يتمثل في تدخلات عنيفة وقاسية يتم خلالها حرق الأمتعة واستعمال الجرافات في هدم الخيام والاعتقال والاقتياد ليلا إلى نقط حدودية بوجدة، ومن بين المرشحين نجد قاصرين وأحيانا نساء، وسجلت بعض الحالات من الحوامل، وخلال الزيارات الميدانية، عاينت الجمعية نتائج التدخلات العنيفة (جروح، كسور، رضوض...)

المستوى الثالث: سينطلق من مدينة تاوريرت خلال شهر فبراير حيث تمت مدهمة المهاجرين بأماكن تواجدهم بمتلاشيات محطة القطار أثناء فترة نومهم ليلا، وقد خلف هذا التدخل العنيف العديد من الجرحى والمعتقلين، وتم ترحيلهم إلى النقط الحدودية بوجدة، وبعد ذلك بأيام قليلة ستشهد وجدة وبعدها مدينة الرباط وفاس والبيضاء وبنفس النمط بل

أكثر تصعيداً من خلال مدهامة المنازل (حي النجد وبلماح بوجدة، التقدم بالرباط، ومتلاشيات القطاريات) وسيتميز هذا المستوى بتقديم بعض الحالات للقضاء بموجب قانون 03/02 لم يسلم منه حتى المواطنون المغاربة بدعوى مساعدة وإيواء مهاجرين يوجدون بطريقت غير شرعية، والمنعطف الخطير يتمثل في التحريض التمييزي والعنصري للسكان والباعث ومختلف الدكاكين... بحق المهاجرين، وحجز الأمتعة والسطو عليها من طرف المؤجرين أمام أعين السلطة وبيعها منها، وحجز جوازات السفر واحراق الأمتعة والوثائق... وإبعاد بعض الحالات رغم توفرها على صفة لاجئ أو طالب اللجوء.

هذا ما سنحاول إبرازه خاصة من خلال تقارير فرعي وجدة وتاوريرت للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

1) كرونولوجيا تقارير فرع وجدة

● 2012/02/03، في ظل الأوضاع الغير الإنسانية والحقوقية لهذه الفئة من المواطنين المهاجرين الغير النظاميين المنتمين لبلدان افريقية جنوب الصحراء واستقاء لبعض شهادات منهم سواء كنساء او نساء مرافقين بأطفال أو شباب أو قاصرين ينتمون الى الجنسيات التاليتة الكامرون /نيجريا واخرى لم تتمكن من معرفتها نظرا لسوء احوال الطقس وكون البعض اخبرنا انهم غيروا مكان اقامتهم الى جهات مختلفة .

شهدت يوم الجمعة الماضي وحوالي الساعة الخامسة صباحا الى غاية الخامسة والنصف بالاماكن المجاورة لكلية الحقوق والحي الجامعي بوجدة، تدخل قمعي أدى الى إصابات وكسور في حق المهاجرين الغير النظاميين وساد كالعادة منطق التنكيل بهم وبممتلكاتهم البسيطة:

- الاعتداء على الإناث/ التعنيف، حسب تصريحهن.

- عدم نقل ذوي الإصابات الخطيرة للمستشفى للحالات الخطيرة التي تعرضت لإصابات قاسية (كسور، جروح خطيرة...).

- تم نقل بعضهم الى اطباء بلا حدود لتقديم الاسعافات .

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تقارير موضوعاتية

- أخذ أحدىتهم أو نزع جزء من ملابسهم، كالسراويل مثلاً، ثم تركهم يذهبون . او تجريدهم منها خلال المظاهرات بالخلاء .

- اطلاق الخيام والملابس واحراقها كلياً.

- اطلاق وحجز معدات الطبخ / والمأكولات والمؤن والماء الصالح للشرب .

وللتذكير فان نضال السينااريو عرفته هذه المأوي ايام 30 يناير 2012 و 1 فبراير 2012.

كما تدخلت الجمعية بوجوده بتعاون مع شرق غرب بشأن ثلاثة نيجريين وكامروني فارين يومي الجمعة السبت 2012/02/04 لتوفير الحماية والأمان الشخصي لهم على اعتبار انه مهادين بالتصفيّة من طرف زملاء لهم وتم ربط الاتصال بالمنظمة المغربية لحقوق الانسان بوجوده التي قامت بالإجراءات ليتم نقلهم بعد ذلك الى الرباط على متن القطار .

• 2012/03/28، بلغ إلى علم مكتب فرع وجدة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان عبر اتصال هاتفى من مهاجر غير نظامي كاميروني يدعى سيباستيان صباح يوم الخميس يوم 29 مارس 2012 أن المجموعة التي كان يوجد من ضمنها تعرضت للترحيل ليلة الأربعاء 28 مارس 2012 فتم عقد لقاء معهم للتقصي فكانت الأحداث حسب روايته وزميل له يدعى اوانا كاميروني الجنسية والمعطيات التي تمكنت الجمعية من استقصائها حوالي الساعة العاشرة صباحا على الشكل التالي:

وبمدينة فاس وحوالي الساعة الخامسة مساء قامت الشرطة بتنقيب 35 إفريقي غير نظامي من فاس في اتجاه مدينة وجدة / الحدود 34 من جنسية كامرونية من بينهم كامروني Mamado مصاب بجروح بليغة على مستوى الوجه جراء شجار مع مواطن مغربي بمدينة فاس واحدهم من جنسية ايفوارية ضمنهم 7 قاصرين على متن حافلة حيث تم أبعادهم للحدود / منطقة المطار بعد الوصف الذي استقبناه من الشهادتين مباشرة بعد وصولهم بحضور الشرطة والدرك بزيتهم المهني حوالي العاشرة والنصف ليلا . وحسب شهادتهم فقد تصادف ترحيلهم بالتقائه مجموعات أخرى- حوالي 100 مهاجر - من جنسيات مختلطة -نيجيرية -مالية- سنغالية- ايفوارية كامرونية - غينية - غابونية- الكونغو الديمقراطية - تم أبعادهم في نفس التوقيت قادمة من تطوان /كاستيخو/- والناصور والدار البيضاء ليؤكد احدهم ان نفس المنظر ونفس الوضعية عاشها في 24 من شهر دجنبر 2011 بوجوده حيث تعتبر هذه المرة الثالثة التي يتعرض فيها للإبعاد والترحيل مع العلم انه قاصر ومزاد سنه 1995 وقد صرحوا أنهم تعرضوا للتعنيف والضرب خاصة عند محاولتهم تصوير شكل التعنيف بالهواتف المحمولة حيث تم حجز الهواتف النقالة ومسح المعطيات

والصور وتم إرجاعها لهم في وقت لاحق. وعند إبعادهم ونظرا للظلام الدامس وسوء الأحوال الجوية أمطار خفيفة أحيانا ولكون غالبيتهم يتم ترحيله للمرة الاولى فقد تم الانتظار الى غاية بزوغ الصباح ليتجهوا نحو الجامعة/ بالقرب الحي الجامعي / حيث وصلوا حوالي الخامسة صباحا وفور وصولي بطلب من الاخ كرزاي الى هذا المكان تمت معاينة نقل المصاب الى المستشفى على متن سيارة اسعاف متجهة نحو المستشفى الجهوي الفارابي بجمعية سيارة منظمة أطباء بلا حدود MSF وفي اتصال مع احد المسؤولين بالجهات الامنية أكد انه لا علم له بالإبعاد حيث ان الوافدين من مدن أخرى يتم إبعادهم مباشرة بعد وصولهم. ولا بد من الإشارة ان سبستيان يقيم بالمغرب منذ 2 سنتان . واونانا منذ 2 سنتان و6 اشهر متزوج من كامرونية واب لطفل وتعرض للإبعاد لثلاث مرات سابقا وفي حديث لهذا الاخير فانه يطالب بالحاح مساعدته للعودة لوطنه وأكد له الأخ سيد أوكار السنوسي انه سينقل طلبه إلى الجهات المختصة . باعتبار ان الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لا يدخل في مجال اختصاصها وعملها وانما مجال عملها الدفاع عن حقوق الإنسان واحترام الاتفاقات والعهود الدولية ذات الصلة . وللإشارة فان القاصر سبستيان صرح انه منذ حوالي اسبوعين ونصف بمدينة فاس قرب محطة القطار وهو ذاهب رفقة زميل له مهاجر لشراء السجائر رأوا في طريقهم مغربي ومغربية يشربون شيء ما وعند رجوعهم لاحظوا انه انهال عليها بالضرب بحجرة كبيرة وارداها على الأرض وعند مشاهدة هذا المنظر هربا ليعلم بعد ذلك ان جريدة كتبت حول "وفاة امرأة بنفس المكان مدعية الجريمة أنها تم قتلها من طرف أفرقة جنوب الصحراء قرب محطة القطار" .

• مارس 2012 : بلغ إلى علم مكتب فرع وجدة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن مهاجرا إفريقيا غير نظامي توفي صباح يوم الثلاثاء 28 فبراير 2012 بمستشفى الفارابي متأثرا بجروحه على مستوى الرأس، وبعد تقصي مجموعة من المعطيات تأكد للجمعية انه من جنسية نيجيرية ويبلغ من العمر حوالي 35 سنة ويدعى "ايكيسو Eguissou" متزوج أب لمولود حديث العهد وزوجته توجد باحدى الغابات بوجدة في حين يوجد زميل كان رفقةه إبان العلاج بالمستشفى مصاب على مستوى الوجه رهن الاعتقال بمخض الشرطة حسب ما بلغنا .

وقد قام الفرع بوجدة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان طيلة ليلت الثلاثاء وصباح الاربعاء باتصالات مكثفة تأكد من خلالها من المعطيات السالفة كما انه عاين بطريقته الخاصة اجثت الضحية المصاب على مستوى الرأس شق كبير وتأكد ايضا انه تلفظ بعبارة "انه وقع له الحادث مع مغاربة" في مكان يتوافد عليه المهاجرين الغير النظاميين تدعى - كالا - بالقرب من الحدود المغربية الجزائرية ومازال التضارب في اخبار الحادث وفي انتظار

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تقارير موضوعاتية

استكمال عناصر الملف نود موافاتكم بهذا التقرير ومن من منطلق تخوفه من أن يكون الحادث ذو بعد تمييزي لكونه في وضعية غير نظامية، مما يتنافى والمواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان والقوانين المحلية المغربية فسيتم مراسلة الوكيل العام في الموضوع .

وفي موضوع ذي صلة فان مواطن آخر من جنسية ايضورية يدعى طراوري يحمل بطاقة الإقامة بوجدة لاعب كرة السلة بفريق وجدة تم اعتقاله من طرف الدائرة الثالثة للشرطة رفقتا زميلته له من نفس الجنسية طالبة بدعوى الفساد وبعد تدخل الجمعية بالديمومة في نفس اليوم والساعة -ليلا- تم إعادة النظر في المحاضر ليتم إطلاق سراحه وتمت مصاحبته الى غاية مقر اقامته بعد ان قدم عضو المكتب حسن عماري احتجاجه على دواعي الاعتقال المنافية للقانون واتضح ان هذا السلوك تمييزي بالدرجة الاولى .

• 11 و 12 ابريل 2012؛ بلغ إلى علم مكتب فرع وجدة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان عبر اتصال هاتفي من مهاجرين غير نظاميين انهم تعرضوا لتدخل للقوات العمومية صبيحة يومي الأربعاء والخميس 11 و 12 ابريل 2012 ومباشرة بعد تواتر الأنباء والشهادات حول الموضوع انتقلت احد اعضاء الجمعية وتم الوقوف علي الواقعة، حيث تأكد انه من خلال الشهادات التي استقيناها من المتضررين والمتضررات ومن خلال وضع حالة الطوارئ ووضعية الهلع والخوف الذي عايناه على المهاجرين بوجوده قرب كلية الحقوق ويمكن تلخيص المعطيات في ما يلي:

- إن القوة العمومية تهاجم ولا تعير اي اهتمام للظروف الإنسانية ولحقوق المهاجرين /ات.
- القيام بالهجوم والترحيل بطرق غير إنسانية إلى الحدود مع الجزائر وقيام القوات الجزائرية بالتهجم عليهم.
- المعاناة بعد حرق الخيام والمأوى عند العودة من جديد إلى الغابة للاختباء خصوصا مع سوء الاحوال الجوية .
- أتلاف الحاجيات وسلب الهواتف واحراق الخيام وتكسير الأواني واستعمال القوة والتهديد والضرب أحيانا مما يتطلب تدخل بعض مكونات شبكة الهجرة اطباء بلا حدود ونقل البعض منهم لتلقي الاسعافات الاولية .
- في تطور خطير تم استعمال الجرافة، تراكاتور، لاتلاف الخيام والممتلكات والاواني والمواد الغذائية .
- اعتقال العديد منهم والاعتداء عليهم بالضرب والجرح وقد عاينت الجمعية عدة ضحايا. وقد شملت نساء وقاصرين...
- اصبحت وجدة خلال الايام القليلة تستقبل بشكل مكثف جميع المبعدين والمرحلين لوجدة من تطوان، الناظور، تمارة، فاس، البيضاء، الرباط..
- استثمار ظرفية غياب الطلبة بمحيط الجامعة والأجواء الباردة وسوء الاحوال الجوية والأمطار.
- الجميع يتحدث عن الاعتداء والهجوم والمعاناة واتلاف الحاجيات ونهب الهواتف بما فيهم ساكنة حي بوعرفت قرب الجامعة

ملاحظات الجمعية من خلال الزيارة الميدانية: لقد تم الوقوف خلال هذه الزيارة الميدانية عشية يومي الخميس والجمعة 13/12 ابريل 2012 على الأوضاع الإنسانية والحقوقية لهذه الفئة من المواطنين المهاجرين الغير النظاميين المنتمين لبلدان افريقية جنوب الصحراء واستقاء شهادات منهم سواء كنساء او نساء مرفقين بأطفال او شباب او قاصرين وقد سبق للجمعية ان تدخلت لدى السلطات المحلية المصالح المعنية / الامن الاقليمي خلال الاسبوع الحالي والماضي في مناسبتين للتنديد بالترحيل وللمطالبة بطلاق سراح قاصر من جنسية كامرونية تم ابعاده من فاس. وللإشارة فان المبعدين المرشحين عبر افواج ، وهمت: 25 نيجيري، 34 ايضوري و5 جزائريين. ومن وخلال شهادة البعض منهم بوجوده، أنهم التقوا ب"منطقة الابعاد" بالحدود المغربية الجزائرية ازيد من 100 مبعد تم استقدامهم من كاستيخو، الناظور، فاس، الرباط والبيضاء .

الاحداث من خلال الوقائع والشهادات والمعائنة: تدخلات عنيفة، تدمير مساكن، الخيام واقتلاف الممتلكات، الاعتداء الجسدي (الضرب، الركل، الرفس...) وقد تمت معائنة جروح بليغة.

• 20 ابريل 2012، بلغ إلى علم مكتب فرع وجدة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان عبر اتصال هاتفي من مهاجرين غير نظاميين أنهم تعرضوا لتدخل للقوات العمومية صبيحة الخميس 20 ابريل 2012 ومباشرة بعد تواتر الانباء والشهادات حول الموضوع تم الانتقال الى عين المكان وتم الوقوف على الواقعة حيث تأكد انه من خلال الشهادات التي استقيناها من المتضررين والمتضررات ومن خلال وضع حالة الطوارئ ووضعية الهلع والخوف الذي عايناه لدى المهاجرين والمهاجرات بوجوده قرب جامعة محمد الاول وكلية الحقوق ويمكن تلخيص المعطيات التي تم التوصل اليها ومعائنتها بالعين المجردة من الساعة العاشرة صباحا الى غاية الواحدة والنصف زوالا بمحيط الجامعة وغابت سيدي معافنة في ما يلي:

- جميع الشهادات تؤكد ان الدرك الملكي المتدخل رفقت القوات المساعدة (شهود عيان مغاربة وافارقة).

- التهام النيران للخيام والممتلكات والألبسة. (كانت أسننة الدخان بادية عند المعائنة) .

- تجريد البعض منهم من الملابس وحجزها وحجز الاحذية وتركهم حفاة.

- تجريد النساء من ممتلكاتهم وحجز البسطنه و مواد اولية لإعداد الطعام وحلويات لبيعها

للأفارقة جنوب الصحراء.

- تعرضهم للضرب، وتمت معاينة مصابين تم توجيههم إلى أطباء بلا حدود لتلقي العلاجات الأولية.

- اعتقال العديد منهم: 15 نيجيري، 2 غامبيين، 2 ماليين وامرأة نيجيرية حامل " إيديث جولي، 19 سنت" حوالي الساعة السادسة والنصف صباحا.

المعدات التي تم استعمالها من طرف الدرك والقوات العمومية اثناء التدخل: 8 من شاحنات عسكرية- شهادات السكان وبعض المهاجرين، 4 سيارات ذات الدفع الرباعي، أزيد من 20 رجل من القوات العمومية والدرك بزيهم الرسمي .

• 4، 6 و8 يونيو 2012؛ تم الانتقال الى احياء النجد وهكو بشأن تدخلات القوات العمومية بمنازل مكترية للمهاجرين وطلب الافراغ واعتقال 35 منهم اطفال وقاصرين ونساء حوامل ومطالبته اصحاب المنازل بعدم ايوائهم وحسب شهادات تم التنكيل بهم وضربهم، ترك ثلاثة من النساء صحبة اطفالهن في العراء تتراوح أعمارهم بين أسبوعين وسنت.

• 2012/06/08

اعتقال ماليين يحملان جواز السفر دخلا التراب المغربي بشكل نظامي يدعيان "سدي لبوبكار، الان سان كاري". وقد تدخلت الجمعية لاسترجاع جواز سفرهما واطلاق سراح النيجريات "لطيفة محمدي" و"زنوبت محمدي" قاصرتين و"فرفير اوساما" الحامل.

(2) كرونولوجيا تقارير فرع تاويرت

● 2012/02/29 : اعتقال مجموعة من المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء من طرف الشرطة وترحيلهم مباشرة الى الحدود المغربية الجزائرية بأمر من وكيل الملك بدون انجاز محاضر ولا تقديم ولا محاكمة

● 2012/03/01 : اعتقال ثلاث مهاجرين أفارقة تم ترحيلهم الى الحدود بأمر من الوكيل بدون انجاز محاضر ولا تقديم ولا محاكمة

تم الاتصال بالجهة المسؤولة قصد ايفادنا بمعلومات حول اسباب الاعتقال، وجنسيات المعتقلين وسنهم وجنسهم، الا أن المسؤولين رفضوا مدنا بهذه المعلومات

● 2012/03/02 : اعتقال مهاجرين افريقيين وترحيلهما بدون اجراءات قانونية

● 2012/03/06 : اعتقال خمسة عشر مهاجرا من جنسيات مختلفة افريقية (الكامرون، غانا، السنغال ومالي) وترحيلهم بنفس الطرق كما سابقهم

● 2012/04/24 : اعتقال 16 مهاجر افريقي بعد تدخل قوي ومباغت على الساعة العاشرة صباحا، وقد تمكن مجموعة من المهاجرين الافلات من قبضة البوليس والقوات المساعدة وبأمر من باشا المدينة تم حرق كل أمتعتهم، وفي نفس اليوم في حدود الساعة العاشرة ليلا تم اعتقال 25 مهاجرا وقد تم ترحيل المجموعتين في منتصف الليل الى الحدود بنفس الطريقة.

كانت ساحة المتلاشيات المحاذية لمحطة القطار بمدينة تاويرت طيلة يوم الثلاثاء 24/04/2012 مسرحا لتدخلات عنيفة في حق المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء . ففي الصباح حشدت القوات العمومية عددا كبيرا من قوات التدخل السريع والشرطة وأعوان السلطة ... ليباغتوا هؤلاء الأفارقة الذين كانوا قد استسلموا للتور في العراء بين المتلاشيات بعد رحلاتهم الطويلة مشيا على الأقدام .. وقد أسفرت هذه المداهمة على اعتقال ستة عشرة مهاجرا، فيما تمكن عدد آخر من الإفلات مؤقتا.. وعرف هذا التدخل الشرس تعامل لا إنسانيا ولا قانونيا، وانتهاكات لكل الحقوق والأعراف الدولية الخاصة بالتعامل مع المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم ... حيث عمدت القوات العمومية - بالشارع العام وأمام أعين المارة - على تجريد هؤلاء الأفارقة بشكل وحشي من كل

أمتعتهم وحتى من الطعام الذي كان بحوزتهم. الشيء الذي خلف عند بعض الضحايا حالة من الهستيريا. وقد طال العنف كل من حاول أن يجادل أو يناقش أو حتى يفتح فمه أمام هذه القوات ليطمئنتهم جميع المقبوض عليهم واقتيادهم إلى مخفر الشرطة..

ومباشرة بعد هذه العملية قدم مجموعة من الأشخاص بلباس مدني على متن سيارة رسمية جماعية تابعة للمجلس البلدي لتاوريرت. وبدؤوا في تجميع كل الأمتعة والممتلكات المصادرة من المهاجرين الأفارقة وسط الساحة المذكورة وبدلا من أن تقدم إلى القضاء كمحجوزات لهؤلاء الأبرياء الذين لم تثبت أية إدانة قضائية ضدهم أو تحفظ كأمانات لإعادتها لأصحابها، تم إضرار النارفياها وإتلافها أمام ذهول حشد من المارة الذين كانوا قد عاينوا التدخل الوحشي... وبقي الكر والفر طيلة يوم كامل لتنتهي المطاردة في المساء باعتقال خمسة وعشرين مهاجرا آخر وليصل مجموع المعتقلين في اليوم نفسه إلى العدد واحد وأربعين كلهم تم اقتيادهم في تكتم تام عبر حافلة إلى مدينة وجدة.

نشير في التقرير إلى أن القوات العمومية وبموازاة مع تدخلاتها المادية العنيفة، تحاول دائما أن تنشر ادعاءات مسمومة بين الساكنة لتشرعن تدخلاتها الهمجية ضد هؤلاء المهاجرين ووصفهم بكل الأوصاف المشينة التي تغذي الكراهية والمييز العنصري تجاههم، سواء بالقول أن هؤلاء الناس هم مجموعة من المجرمين والقتلة وقطاع الطرق ولصوص أو بتهديد السكان بأقصى العقوبات في حال التضامن معهم. ومن أجل تمكين فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاوريرت من كل المعطيات سواء تعلق الأمر بعدد المعتقلين، جنسهم، أعمارهم، جنسياتهم وكيفية التعامل معهم... انتقل أعضاء من مكتب الفرع للاتصال بالجهات المسؤولة لمعرفة مصير هؤلاء الأفارقة المحتجزين بمخافر الشرطة إلا أن السلطات تتكتم كثيرا عن هذه الملفات ولا تفيد للجمعية بالحقائق بكل شفافية مفروضة في الموضوع. وعادة ما تعمل الجهات الرسمية وبشكل روتيني على ترحيل المحتجزين سرا ومن دون أية محاكمة إلى الحدود المغربية الجزائرية. من جانب آخر قام فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمجموعة من الاتصالات والاستجابات الصادمة مع الضحايا والتي تلخص معاناتهم مع السلطات المغربية وقسوة التعامل معهم وظروف حياتهم في العراء وعن حاجياتهم التي تم إحراقها سواء تعلق الأمر بالألبسة أو بالعملة التي كانت لدى البعض بالأورو وبالدرهم المغربي، وفي انتظار عودتنا للموضوع نختم بما صرح به أحد الضحايا من الأفارقة المهاجرين : لقد تحولنا من كائنات بشرية كان من المفترض أن تعيش بكرامة إلى مجرد كرة تضاربه الأيدي والأرجل ما بين الحدود..

- 25 أبريل 2012، الشهادة الثانية للأفارقة من جنوب الصحراء، المخصصة لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاوريرت

على الرابط : <http://www.youtube.com/watch?v=YFVkb6FEqL4&feature=youtu.be>

- 26/04/2012: اتصل بالفرع مجموعة من الأفارقة القادمين من غابطة كوروكو بالناظور وقد تم تصوير شهادتهم ونشر ثلاثة منها على الانترنت وتم كذلك نشرها على نطق واسع بالإعلام المكتوب والمرئي

- 05/05/2012: شكايته من طرف المهاجرين القادمين من الناظور يشكون فيها وضعيته رفاقهم بغابطة كوروكو الذي يبلغ عددهم حوالي 150 مهاجرا 30 منهم في وضعية حرجية نتيجة المطاردات اليومية من طرف البوليس والقوات المساعدة والدرك وقد نتج عن ذلك اصابات متفاوتة الخطورة في صفوفهم دون تلقي العلاجات

- 06/05/2012: استضافته احد المهاجرين المسمى ايمانويل كاميروني الجنسية الذي ادلى بشهادة خلال اللقاء الذي نظمه الفرع لعرض التقرير السنوي 2011 للخروقات.

- إخبار تم نشره من طرف منسق اللجنة حول مقتل احد المهاجرين الأفارقة من اصل غيني وجرح 3 من رفاقه وذلك يوم السبت 05/05/2012 بحي التقدم بالرباط

- 14/05/2012: تصوير شهادات لمجموعة من المهاجرين الأفارقة من بينهم مهاجر من البانكلاديش عن معاناتهم وعن مقتل احد رفاقهم الغاني بالرباط

- 16/05/2012: سقوط احد المهاجرين من علو 15 مترا بغابطة كوروكو، اصيب بعدة كسور تم نقله الى مستشفى بني انصار رفض طبيب المستشفى علاجه لوضعيته الحرجية مما تطلب نقله الى المستشفى الاقليمي بالناظور حيث تم تركه على حاله والاكتفاء ببعض الاسعافات الخفيفة وفي نفس الوقت تم اعتقال 80 مهاجرا قدموا لمعرفة وضعيته رفاقهم

- 23/05/2012: تدخل عنيف من طرف البوليس في حق المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء بمحطة القطار بمدينة فاس، اسفر عنه اعتقال ازيد من 150 مهاجر واصابات متفاوتة الخطورة في صفوف المهاجرين (كسور، جروح رضوض...)، وفي مساء نفس اليوم اتصل بنا أحد المصابين الذي اخلي سبيله ليسأل عن مصير رفاقه

- 28/05/2012: على الساعة الحادية عشرة ليلا من يوم الاثنين 28/05/2012 فوجئ الأفارقة المهاجرين حيث يقيمون بمكان متلاشيات السكة الحديدية بانزال قوي لأعوان

السلطة المحلية الذين شرعوا في ترهيبهم واتلاف ممتلكاتهم ومخافتة اعتقالهم لاذوا بالضرر تاركين امتعتهم، وقد حاصروا الاحياء المجاورة والشوارع حتى لا يتركوا لهم فرصة النجاة وتم اعتقال عشرة مهاجرين من اصل كامبيروني تم نقلهم الى مخفر الشرطة وبعد تلقينا الخبر انتقلنا الى مكان اقامة المهاجرين حاول الباشا المدينة وقائد المقاطعة الاولى منعنا من اخذ الصور بمبرر انه يقومون بعملهم وكان رد اعضاء الجمعية بان ما تقومون به هو مناف تماما للمواثيق الدولية لحقوق الانسان وباستهتار تام كان رد الباشا افعلا ما شتمتم (ما تقصروش) وفي صباح يوم الثلاثاء 2012/05/29 تم جمع كل امتعة المهاجرين وحرقتها وقد اخبرنا احد المهاجرين بان احد حراس السكة الحديدية سرق امتعتهم خلال فرارهم من البوليس أثناء المدهامة

في مساء نفس اليوم تم تحريض مجموعة من المنحرفين والشماكرية الاطفال الصغار لمطاردة المهاجرين الافارقة ورميهم بالحجارة وقد قام هؤلاء الاشخاص المحرضين من طرف السلطة بتفتيش وسط المارة حتى لا يتسلل المهاجرون الى داخل محطة القطر

• 2012/05/31؛ مساء يوم الخميس 2012/05/31 ومباشرة بعد خروجهم من مقر فرع الجمعية بعدما ادلوا بشهادتهم للجمعية قصد نشرها عبر الشبكة العنكبوتية تعرضوا مجددا لاعتداء آخر من طرف المحرضين من طرف السلطة حينما كانوا متوجهين الى الحقول المجاورة والى النهر بعدما احرقت السلطات امتعتهم وهدمت مأويهم بمكان المتلاشيات بمحطة القطر وقد اصبحت مجموعة منهم جراء الاعتداء بالإضافة الى ذلك هددت السلطات اصحاب محلات المواد الغذائية بعدم تزويد المهاجرين بالحاجيات التي يطلبونها.

• 2012/06/02؛ نشر مراسلة من طرف مكتب الفرع عبر الانترنت موجهة الى كل من رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير العدل ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان لفتح تحقيق حول التداخلات والاعتقالات الاخيرة في حق الافارقة من جنوب الصحراء

• 2012/06/05؛ قدم اعضاء من المجلس الوطني لحقوق الانسان للجهة الشرقية الشمالية حول نفس الموضوع مع استدعاء مجموعة من الافارقة للإدلاء بشهادتهم وقد تم استضافتهم بمقر الفرع ومباشرة بعد مغادرة اعضاء المجلس وخروج الافارقة وعند تواجد احدهم قرب محطة القطر تم اعتقاله من طرف البوليس ويسمى محمد زايد سينغالي

وفي نفس اليوم، وبمدينة العيون الشرقية بترت يد احد الافارقة بعد سقوطه من إحدى عربات القطر الخاصة بالسلع بعد مطاردته من طرف البوليس وقد اسفرت المطاردات كذلك على اعتقال ثمانية مهاجرين تم ترحيلهم مباشرة الى الحدود الجزائرية

الجمعية المغربية لحقوق الانسان

تقارير موضوعاتية

● 2012/06/06؛ اصدار بلاغ بعد اعتقال محمد زايد من مواليد 1979/09/01 بعد خروجه من مقر الجمعية المغربية لحقوق الانسان بعدما اجري مقابلة هو ومجموعة من رفاقه مع اعضاء من المجلس الوطني لحقوق الانسان

في نفس اليوم وبالحدود الجزائرية قتل اربعة نيجيريين رميا بالرصاص من طرف الدرك الجزائري بعدما تم ترحيلهم من طرف السلطات المغربية

● 2012/06/07؛ زيارة الى إحدى الغابات المجاورة لواد زا حيث يوجد اكثر من 30 مهاجرا في وضعية جد صعبة وقد عاينا حالة المهاجر الكاميروني بازيل الذي كان في حالة جد حرجية اورام في الاقدام من جراء السير حافي الاقدام من الحدود الجزائرية الى تاويرت حيث تم تجريده من امتعته وقد اصبحت السلطات تصادر احذيتهم بالأساس حتى يجدون صعوبة في العودة وقد اخبرنا أن إحدى المهجرات الى الحدود الجزائرية المسماة صونيا 22 سنت من جنسية نيجيرية حامل تم اغتصابها من طرف حرس الحدود المغربي والجزائري

● 2012/06/09؛ اصدار بلاغ من طرف فرع الجمعية عن مقتل النيجيريين الاربعة من طرف الدرك الجزائري ويثر يد آخر إثر سقوطه من إحدى عربات القطار بمدينة العيون واعتقال ثمانية آخرين واغتصاب سيدة حامل من اصل نيجيري من طرف الدرك الجزائري.

- تدخل بشأن الجمعية لإطلاق سراح النيجريات لطيفة محمدي وذنوبية محمدي قاصرتين 17 سنت ورفير اوساما الحامل لإطلاق سراحهن وتمكنت الجمعية من ذلك بتاريخ 2012/06/08.

● 2012/06/08

بعد محاولة مجموعة من المهاجرين عبور "الحدود" بين مدينة بني انصار ومليبية القريبتين من مدينة

الناظور منعوا من قبل قوات الامن المغربية التي تدخلت بعنف مضط مما ادى الى اصابة العديد منهم بجروح متفاوتة الخطورة مما اضطر الى نقلهم الى المستشفى الحسني بالناظور وبعد معالجتهم اعتقلوا، ومازال رهن الاعتقال 42 من المهاجرين.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع العرائش

تقرير وتحقيق حول أحداث الشليحات- العرائش-

على إثر الأحداث المأساوية التي عرفها إقليم العرائش يوم الخميس 14 يونيو الى اليوم الأحد 17 يونيو 2012. قام فريق من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع العرائش بزيارات ميدانية متعددة لدوار اشليحات السحيسحات قصد رصد وتقصي الحقائق توجت بالتحقيق التالي:

المكان: دوار الشليحات و السحيسحات التابعين لجماعة الزوادة دائرة العوامرة يبعدان على مدينت العرائش 17 كلم ،

يتكون الدواوير من 400 عائلة (أي 400 خيمة على حد تعبير السكان المحليين) 200 عائلة في كل دوار وتستغل الدواوين ما يقارب 107 هكتار أي ما يعادل فدان لكل أسرة وهذا الأخير للسكن والصلاحية الشيء الذي لا يكفيهم لسد حاجاتهم الأساسية من الفلاحية مما يضطرهم إلى اشتغال كيد عاملة في الشركات الفلاحية التي تستغل الأرض محطة النزاع المكتراة بثمن بخص 400 درهم للهكتار من الأملاك المخزنية ،

طرف النزاع: شركة RIVERRA D' AROZ

وهي شركة متعددة الجنسيات من أصل إسباني تربطها علاقة غير واضحة مع شركة لوكوس المعروفة بتفريخ مجموعة من الشركات LA CAL ; LA CIL ; AGRO MAROUAN,,, للتهرب من الضرائب ومستحقات العمال الزراعيين ،

وهذه الأخيرة تكتري حوالي 3800 هكتار ب 400 درهم للهكتار من إدارة الأملاك المخزنية وهذه تقع على مشارفها احزمت من الدواوير الفقيرة: (الشليحات السحيسحات القواسمة، ركراكت، اغمارة، دهار الريح، ولاد بخشو، برواكت، مجاهدين، بوشان، بكارة، عامر، دكالت، العدارة) وتفتقر لمجالها الحيوي ،

سبب النزاع:

مشكل التشغيل : والحشرات الضارة وعلى رأسها الناموس ،

اعتادت شركة ريفيرا داروس على زرع الأرز على طول مساحة الأرض المكترات ، مع ترك مساحة أخرى قريبة للدوار تقوم بزراعتها بمواد فلاحية غير الأرز لتفادي الحشرات الضارة وخاصة الناموس على الدوار ، وخلال سنوات الثلاث الأخيرة قامت الشركة بزراعة جميع المساحة بما فيها المحاذية للدوار ،

وبعد احتجاج السكان تم منعهم من التشغيل في الشركة ،

وقيام الشركة بتهيئته و زرع 760 هكتار على جانب واد اللوكوس وهذه المساحة غير مكترات وغير متضمنة في التصميم الطبوغرافي .

وقائع الأحداث: خميس 14 يونيو 2012،

سبق لسكان الدوار أن قاموا بالاحتجاجات توجت بفتح حوار معهم تحت إشراف السلطات المحلية والإقليمية وممثلي الشركة أسفرت عن ترك المساحة المحاذية للدوار بعدم زرعها بالأرز لتفادي الناموس والحشرات الضارة ، وقد عرف هذا المسار قمع واعتقالات ومحاكمات في صفوف الساكنة ،

يوم الخميس 14 يونيو 2012 على الساعة التاسعة صباحا قامت الشركة بإحضار مجموعة من الجرارات إلى الأرض المحاذية للدوار محطة النزاع مدعومة بقوات التدخل السريع والدرك والقوات المساعدة لحرثها بالأرز في حرق سافر لاتفاقات السابقة وبعد تدخل السكان لمنع الشركة من الحرث قامت القوات العمومية بقمع السكان وتعنيفهم مستخدمين الهراوات والقنابل المسيلة للدموع أسفر هذا الهجوم القمعي والاستعمال المضطرب للعنف عن عشرات الجرحا منهم إصابات بليغة لم يتمكنوا من الوصول إلى المستشفى لتلقي العلاجات نظرا للحصار المضروبة عليهم ،

ولقد رصدت الجمعية خروقات خلال هذا اليوم في:

- الضرب المبرح للصحفي خالد ديمال وتجريده من أدواته المهنية
- اعتقال شخصين من الدوار
- استعمال القنابل المسيلة للدموع منتهية الصلاحية (صنع إسباني)
- اعتقال خمس أعضاء القافلة التضامنية على الساعة السابعة مساء في العوامة من طرف رجال الدرك،

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تقارير موضوعاتية

- التدخل العنيف للقوات السيمية في حق فعاليات المجتمع المدني التي حضرت إلى مقر الدرك لاستفسار عن مصير المعتقلين الخمس في الساعة العاشرة ليلا اسفرت عن إصابات بليغة
- منتصف ليل إطلاق صراح أربعة معتقلين أعضاء في القافلة (ياسين العماري، حسن لا بد، الكلاف، القنبوعي، والاحتفاظ بالرفيق العياشي قصد تقديمه للمحاكمة
- حرق بعض المحاصيل الزراعية وقتل بقرة

الجمعة 15 يونيو 2012؛

استمرار المواجهات بين السكان والقوات العمومية استعملت فيها القنابل المسيلة للدموع والهراوات

والمقلع، انضمام دواوير أخرى (، القواسمة اعدارا، ركراكت 'دهار الريح، غمارة، اولاد بخاشوا، برواكت، المجاهدين، بوشارن، عامر).

المتضررة من نفس المشكل قصد التضامن والاحتجاج، وشهد في هذا اليوم طائرات الهليكوبتر تأتي بالإمدادات. وقدر عدد القوات القمعية في عين المكان بأزيد من 1500 عنصر.

وسجل إصابات بليغة في صفوف السكان وحرموا من الإسعافات الطبية،

-عسكرت مسالك المؤدية لوسط المدينة ونشر الحواجز و عسكرت مقرات الأمن والدرك .

السبت 16 يونيو 2012

فوجئ السكان باقتحام قوات القمع لمنازلهم على الساعة التاسعة صباحا واستدراجهم إلى الطريق الوطنية الرابطة بين القصر الكبير والعرائش حيث حاصروهم بمركز العوامة وهناك تعرضوا للضرب المبرح واستعمال خرطوم المياه وقنابل الغاز المسيل للدموع و الرصاص المطاطي كما تمت مدهمة مقاهي و مطاعم من اجل اعتقال المحتجين وخلال هذه المدهمة تعرضت بعض الممتلكات الخاصة للتخريب.

كما سجلت الجمعية قيام قوات القمع باعتقالات عشوائية بمركز العوامة

الأحد 17 يونيو 2012

محاصرة الدوار من جهة الطريق المؤدية إلى ارض النزاع ومن جهة الطريق الوطنية حيث لم يجد السكان بدا من الهروب إلى الغابة وإلى الدواوير المجاورة حيث قامت قوات القمع :

-مداهمة البيوت و المساكن.

-إتلاف المحاصيل الزراعية.

-سرقة الممتلكات الخاصة كحالة صاحب الدكان المواطن "سلام القنبوع" الذي صرح للجمعية بسرقة 7000.00 درهم نقدا و 3000.00 تعبئات الهاتف النقال و20 علبة السجائر وقد عاينت الجمعية تكسير باب الدكان و إتلاف السلع (شرب المشروبات ، دانون، بيسكوي....الخ).

-سرقة الحلبي للمواطن "هشام الكو" و5000.00 درهم نقدا.

-نهب البطيخ و اكله لبائعه "البشير المجدوبي"

-تدمير الأفرنة التقليدية لبعض المنازل.

-اقتحام المنازل و سرقة بعض المأكولات من الثلاجات.

-ضرب شيخ ثمانيني يسمى " الحسين العرياوي".

-فقا عين طفل جمال بن حميدة.

-دهس بسيارة السيمي للمواطنين :

محمد الرويمي وشيخ مسن الحاج سلام بوكراع وشيخ آخر الحسين بن احميدة و المواطن محمد الحمير وأخر في حالة حرجة المواطن محمد بن فضول.

-سرقة الحلبي (الذهب) للمواطن عبد الله بن أحمد.

-عدم تمكن مجموعة من السكان من الالتحاق بعملهم نظرا للحصار المضروب عليهم و خوفا من الاعتقال و عدم التحاق الأطفال بمدارسهم نتيجة خروج العائلات من الدوار.

-تقديم الرفيق العياشي الرياحي بتهمة تحريض الدوار عن العصيان.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تقارير موضوعاتية

أسفرت هاته المواجهات بين السكان وقوات القمع خلال أربعة أيام عن جرح أكثر من 100 واحد من الدوار ومن بينهم حالات حرجة و 15 حالة كسر تلقوا إسعافاتهم بشكل تقليدي، كما نقلت الحالات الحرجة الى الدواوير المجاورة لحمايتهم من الاعتقالات.

كما رصدت الجمعية من خلال تصريح عائلات المعتقلين البشير العلام و البشير القيوري وهما تلميذين انهما تعرضا لتعذيب شديد وضرب مبرح داخل مخفر الدرك الملكي للضغط عليها للشهادة ضد الرفيق العياشي الرياحي و ان هذا الاخير قام بتحريضهما والتغريب بهما كما افادة عائلتهما انهما حاولا الانتحار للتخلص من التعذيب الذي تعرضا له.

لائحة المعتقلين سكان دوار الشليحات و السحيسحات :

1. مصطفى الهرس
2. نورالدين الحنبوش
3. محمد الدويس
4. الحسن الغول
5. طارق الضاوي
6. نورالدين الكو
7. عبد السلام الحنبوش
8. البشير القيوري
9. البشير العلام
10. احمد الصالحي
11. مصطفى القيوري

لائحة النساء المعتقلات

- 12 طامو مريودة
- 13 خديجة اعمارنة
- 14 حسناء بوكراع
- 15 خديجة حبيبي
- 16 امرأة من دوار السحيسحات لم تتمكن الجمعية من التعرف على اسمها.

وقد حاولت الجمعية الاتصال بالسلطة و رجال الدرك قصد معرفة وجهة نظرهم فيما حدث الا أنه لحد الساعة لم يستجيبا لطلب الجمعية.